مجتمع

عودة أكثر من 3 آلاف نازح عراقي إلى نينوى

أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، في بيان أمس، عودة أكثر من 3 آلاف نازح إلى مناطقهم المحررة في محافظة نينوى، شمالي البلاد. وأشار البيان إلى «عودة 3 آلاف و311 نازحاً في مخيمات السلامية (شرق الموصل) إلى مناطقهم الأصلية المحررة في نينوى»، مضيفاً أن «عودة الأسر النازحة جاءت بعد إتمام التدقيق الأمني». وفرّ ملايين العراقيين من محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين (شمال)، والأنبار (غرب)، وديالى (شرق)، وبابل (جنوب) صيف 2014، إثر سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على مساحات واسعة من البلاد. (الأناضول)

هيئة أوروبية تجيز اعتماد حشرات كغذاء للبشر

أعطت الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية الضوء الأخضر لاستهلاك الأطعمة المشتقة من نوع من الخنافس، وهي خطوة أولى تمهّد لاتخاذ بروكسل قراراً بالسماح باعتماد الحشرات كأطعمة في أوروبا. وخلصت بعد دراستها طلباً من الشركة الفرنسية لتربية الحشرات «أغرونوتريس»، إلى أن يرقات «دودة الوجبة» آمنة للاستهلاك، وقد أوضح الخبراء أنه ما من «ضرر غذائي من استهلاكها بسبب تركيبتها الغنية بالبروتينات والألياف، لكنهم رأوا ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث في ما يتعلق باحتمال حصول تفاعلات من نوع الحساسية». (فرانس برس)

أداة لمكافحة العنف الأسري

أطلقت الحكومة البريطانية أداة جديدة لمكافحة العنف الأسري، من شأنها تمكين الضحايا من الحصول على المساعدة بشكل سري من الصيدليات من خلال «طلب رؤية آني»، وهو كلمة سرّ. وأوضحت الحكومة أنّ «برنامج، طلب رؤية آني، وهو مختصر - أكشن نيديد إميدتلي- أي مطلوب التحرك فوراً، سيسمح للأشخاص المعرضين للخطر أو الذين يتعرضون للعنف بالإبلاغ بسرية بأنهم يحتاجون للمساعدة أو الدعم».

ويمكن للصيدلاني، بعد ذلك، التحدث مع الضحية بمكان خاص لمناقشة التدابير الواجب اتخاذها. ومن أجل نشر الاسم الرمزي، تسعى السلطات لتنظيم حملة إعلامية مدتها 4 أسابيع، خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي. وقال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون: «بما أنّ علينا أن نطلب مرة جديدة من المواطنين البقاء في منازلهم لمحاربة فيروس كورونا، فمن المهمّ أن نتخذ إجراءات لحماية أولئك الذين لا يشكل المنزل مكاناً آمناً لهم».

ويشارك في هذه الحملة ما مجموعه 255 صيدلية مستقلة و2300 من متاجر سلسلة «بوتس».

وخلال فترة الإغلاق الأولى، كانت واحدة من كل خمس شكاوى سجلتها الشرطة في إنكلترا وويلز تتعلق بحالات عنف منزلي (أكثر من 250 ألف حالة)، وفق ما أفاد مكتب الإحصاء الوطني في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني، وهي زيادة بنسبة 18 في المائة مقارنة بعام 2018.

(فرانس برس)

(ريكاردو روبيو/Getty)

تونسيون يقبلون على الحميات الغذائية

تونس ـ **آدم يوسف**

يزداد خوف التونسيّين من البدانة، ليُقبل كثيرون على الحميات الغذائية، حرصاً على جمال المظهر والرشاقة، بالإضافة إلى الحدّ من الأمراض المزمنة. وتعدّدت أسباب التونسيّين ودوافعهم لاتباع حميات غذائية قاسية بهدف تخفيض الوزن وتقليص الدهون المتراكمة، وخصوصاً مع تفشي فيروس كورونا، وهو ما أكدته دراسات تم العمل عليها ونشرها منذ بداية تفشي الفيروس، حول تضاعف احتمالات عدوى الأشخاص الأكثر بدانة، بالإضافة إلى ضعف مناعتهم وصعوبة مقاومتهم للفيروس. وتفيد الدراسات بأن نسبة ظاهرة البدانة في صفوف التونسيين تقدر بـ 50 في المائة، والإناث أكثر عرضة للسمنة بالمقارنة مع الذكور، ويُعاني نحو ثلثي النساء في تونس من السمنة، و22 في المائة من النساء يعانين من السمنة المفرطة، و15 في المائة من الرجال يعانون من السمنة المفرطة.

وتؤثر السمنة على وظائف القلب والشرايين والتنفس والكبد، وتسبب مشاكل في الكلى والجلطة والسكري وأمراض القلب والشرايين وحتى أمراض السرطان، بسبب اتباع نظام غير صحي وقلة ممارسة الرياضة، خصوصاً لدى سكان المدن الكبرى، ما أدى إلى انتشار أمراض مثل مرض الكبد الدهني الذي يصيب أكثر من 70 في المائة من الكهول.

وتقول منى (42 عاماً)، وهي أم لثلاثة أبناء، لـ «العربي الجديد»، إنّ السمنة تسبّبت في تأخر حملها الأول، إذ كان وزنها 118 كيلوغراماً، بسبب تراكم الدهون على المبايض ومشاكل في الهرمونات. تُتابع أن الطبيب فرض عليها حمية من أجل تقليص الوزن. وبعد عام ونصف العام، حملت بمولودها الأول محمد، وقد خسرت 75 كيلوغراماً. تتابع أن دافعها الرئيسي لاتباع الحمية هو إنجاب طفل، بعدما حرمتها البدانة من شعور الأمومة نحو أربع سنوات.

وتُوضح منى أن اتباع حمية غذائية يتطلب إرادة وانضباط والتزام، وانعكس الأمر إيجاباً على نفسيتها واختفت آلام مفاصل الركبة ومشاكل الهضم والمعدة وآلام الظهر والرقبة. ولم تعد تعاني من صعوبة في التنفس لدى القيام بأي مجهود أو عند النوم. واليوم، باتت أكثر اعتناء بمظهرها.

وتحتل تونس، بحسب منظمة الصحة العالمية، المرتبة الرابعة على مستوى العالم في ما يتعلق بالسمنة، بالمقارنة مع عدد السكان. في حين تُشير أرقام رسمية محلية، استناداً إلى دراسة حول «فحص الصحة التونسي عام 2016» أعدتها المعهد الوطني للتغذية والتكنولوجيا الغذائية، ونشرت عام 2017، أنّ 64,5 في المائة من التونسيين يعانون زيادة في الوزن، 72,4 في المائة نساء، وتبلغ نسبة السمنة المفرطة 30 في المائة. كذلك، كشفت الدراسة نفسها أن 19 في المائة من التونسيين الذين تزيد أعمارهم على 15 عاماً مصابون بالسكري، وأن 36,4 مصابون بارتفاع ضغط الدم، و5,1 في المائة يعانون من الاكتئاب. إلى ذلك، يقول المتخصّص في التغذية الطاهر الغربي لـ «العربي الجديد»، إنّه كان للسمنة تداعيات خطيرة على المصابين بكورونا، وخصوصاً جهاز التنفس بحسب آخر التقارير الطبية الصادرة في أوروبا، مشددًا على ضرورة الحرص على المحافظة على الوزن، لأنّ كل كيلوغرام يزيد عن الوزن الطبيعي يعد مؤشراً سلبياً.

ويوضح الغربي أنّ معظم الأسباب التي تدفع الأشخاص لاعتماد حمية غذائية لانقاص الوزن هو الخوف من الأمراض على غرار أمراض القلب والشرايين وأمراض السكري وضغط الدم، عدا عن الرغبة في الرشاقة والقوام الجميل خصوصاً لدى النساء.

ويشدّد الغربي على أن السمنة مرض، مشيراً إلى أن البدانة أصبحت مشكلة صحية على الصعيد الوطني لأنها تشمل نسبة كبيرة من المجتمع، وتستهدف الأطفال في سن ما قبل الدراسة، وأيضاً المراهقين وشريحة واسعة من النساء الذين هم أكثر عرضة للسمنة.

وفي ما يتعلّق بالحميات الغذائية، يوضح أنه «من الناحية الصحية، فإنّ اعتماد حمية غذائية من أجل الإنقاص في الوزن يتم عن طريق طبيب متخصص في التغذية، إلا أن قلة من الأشخاص الذين يتوجهون إلى متخصصين لاعتماد الحمية الغذائية، وهناك استسهال كبير من قبل عموم التونسيين لهذا المجال. ويكفي أن يجد الشخص أي حمية على مواقع التواصل الاجتماعي ليعتمدها».

ويلفت الغربي إلى وجود متطفلين على الاختصاص، موضحاً أنه كان قد دعا في وقت سابق إلى ضرورة تأسيس نقابة للمتخصصين في الغذية من أجل حماية المريض والمهنة.

مشاكل صحية

يقول المتخصّص في التغذية الطاهر الغربي، لـ «العربي الجديد» إن «نتائج المسح الغذائي الوطني في سبعينيات القرن الماضي كشفت عن وجود 9 مشاكل غذائية مثل سوء التغذية والنقص في عنصري الحديد واليود وغيرها». أما المسح الغذائي الثاني في تسعينيات القرن الماضي، فأشار إلى أن تغير العادات الغذائية نجم عنه مشاكل صحية نتيجة البدانة».

تحقيق

منذ بداية العام الجاري حتى مايو/ أيار المقبل تدور جلسات محاكمة اثنين من جلادي النظام السوري أمام محاكم المانية، ما يمنح الضحايا املاً في «عدالة جزئية»، بحسب من يتحدثون إلى «العربي الجديد»

جلادو الأسد
أوروبا تحاكم جنود النظام السوري

ناصر السهلي

من حسن حظ السوري مسعود أنّ مطاف هجرته وصل به إلى إحدى المدن الشمالية في ألمانيا، وليس السويد التي سبقه إليها «بعض رفاق التظاهرات الأولى في داريا، ورفاق الضرب والاعتقال في بداية 2011». ففي الوقت الراهن، يراقب بدء محاكمة جلادين اثنين من جلادي سجون نظام الرئيس السوري بشار الأسد، بعد تعرف الحقوقي السوري أنور البني، في ألمانيا، صدفة على أحدهما وهو جلاده السابق أنور رسلان، العقيد المتهم بالتعذيب في سجون الأسد.

في السويد، يذكر أحد رفاق مسعود لـ«العربي الجديد»، وقد اختار أن نذكر اسمه الأول فحسب، عمر، أنّه شبه متأكد من أنّ ضابطاً وقع في قصف الاتهام الألماني، هو نفسه من كان مسؤولاً عن تعذيبه في فرع الخطيب (مركز أمني نظامي). وعلى الرغم من حرص المتهمين، أنور رسلان وإياد الغريب، على الطلب عبر محاميهما في محكمة كوبلنز الألمانية (جنوب غرب) الإبقاء على القضية سرية وعدم نشر اسميهما فإنّ ذلك لم يتمّ.

في أوراق القضية التي بدأت في إبريل/ نيسان الماضي، وآخر كورونا استمرارها في الأشهر الأخيرة من 2020، تستمر هذا العام بعقد 32 جلسة بين 6 يناير/ كانون الثاني الجاري و20 مايو/ أيار المقبل، ولن يكتفي الادعاء العام في محكمة كوبلنز الإقليمية بالاستماع لشهادات ضحايا محليين، بل سيستدعي شهوداً من دول أوروبية أخرى. ويسعى محامو المتهمين في القضية الجنائية الدولية الأولى ضد أعضاء من نظام الأسد بخصوص «جرائم ضد الإنسانية»، بحسب وصف صحيفة «سودويتشه زايتونغ» في سبتمبر/ أيلول الماضي، لاستدعاء «شهود من سورية للتدليل على أنّ مسؤوليات الموكلين لم تكن سوى مسؤولية عن السجن وليس التعذيب».

خطوة أولى

بالنسبة لمسعد ورفيقه عمر، فإنّ «العقيد أنور رسلان (57 عاماً) على الأقل وجه لا يمكن أن يُنسى في اقتياده المباشر لنا ولعشرات المتظاهرين تحت الضرب المبرح لتستمر في الخطيب عمليات التعذيب والانتهاكات التي لا يمكن وصفها». وعلى الرغم من نجاة بعض الضحايا من موت محقق تحت التعذيب الذي مورس بحق عشرات الآف الضحايا، والذين كشف عن مصير بعضهم تباعاً من عُرف لاحقاً باسمه المستعار «قيصر» وهو منشق من الشرطة العسكرية السورية، ما زال الآف آخرون يعانون كمسعود وعمر من آثار التعذيب، في شكل «أعراض ما بعد الصدمة» وأمراض نفسية بتشخيص مختصين في السويد وألمانيا والدنمارك، لضحايا التعذيب السوريين، الذين يجد كثيرون منهم صعوبة في التأقلم مع الحياة حتى بعد نحو 6 سنوات من اللجوء.

وإذا كان الادعاء الألماني يوجه للعقيد رسلان اتهامات تتعلق بـ58 جريمة قتل تحت التعذيب واغتصاب واعتداءات جنسية خطيرة، فإنّ زميله في استخبارات الأسد المتهم الثاني والمعتقل اليوم إياد الغريب (45 عاماً) ليست لائحة الاتهامات ضده أقل خطورة، بل تتعلق بـ30 جريمة ضد مئات الضحايا لـ«العربي الجديد» فإنّ العقيد رسلان «لا يمكنه مطلقاً أن يرمي عن نفسه المسؤولية، فقد كان شخصياً يساهم في الاعتداءات والتحرش الجنسي وإلقاء أفظع الشتائم»، بحسب ما تذكر ناشطة سابقة في الحراك السلمي الأول في سورية في مارس/ آذار 2011. وتضيف نجوى أنّ «من جرى سحلهم وسحبهم إلى الفرع 251 (فرع الخطيب بشارع بغداد في دمشق) قضى بعضهم تحت التعذيب وبمعرفة حافظ مخلوف (ابن خال الأسد، شقيق رامي مخلوف)، وهذه المحاكمات بالنسبة لي وأخرى، لـ«أسرة بشكل علني كإشارة على أن الإبن/ة ماتوا»، وهي سياسة ممنهجة لترهيب الآخرين وصدهم عن الاستمرار في الحراك ضد النظام. هذه الشهادة تؤكدها أيضاً الشاهدة في قضية المحاكمة الأوروبية الأولى عن جرائم ضد الإنسانية في سورية في ألمانيا، عبير فهود: «كان يجرى أصطياد المتظاهرين السلميين، الذين لم يخرجوا إلى الشوارع ليموتوا أو يُعتقلوا، بل لطلب التغيير والحرية، فيعذبون بشكل ممنهج وبعلم أعلى هرم في السلطة، كسياسة ترهيب مقصودة، فالتخويف كان دوماً وقود النظام السوري».

هؤلاء الناشطون الذين نجوا من الموت تحت التعذيب، ووصل بعضهم إلى دول أوروبا بين 2014 و2015، يذكرون في شهاداتهم لـ«العربي الجديد» كيف أنّ «سجيناً مثل مطار المزّة العسكري وفرع فلسطين القديم على المتحلق الجنوبي قرب منطقة الزاهرة وفي منطقة البرامكة، في دمشق، لم تكن سجيناً بل مسالخ حقيقية موردت فيها عمليات تعذيب وحشي بحق أكثر الناس سلمية منذ بداية الثورة السورية»، بحسب ما يذكر معتقل سابق من مخيم اليرموك، اسمه رامي.

تعذيب ممنهج

لم يكن صعباً أن يتعرف الحقوقي السوري، أنور البني، على جلاده السابق، أنور رسلان، بعد تردد قصير إثر لقاء صدفة في أحد أسواق ألمانيا. وعلى الرغم من مرور بضع سنوات على آخر لقاء في الفرع 251، حيث اعتقل البني بداية الثورة السورية في 2011، فإنّ الضابط رسلان لم يكن قد تغير كثيراً. وحتى قبل التعرف إليه كان بعض سوريي أوروبا، منذ انتشرت قصص لجوء بعض ضباط وجلادي الأفرع الأمنية السورية ضمن موجة لجوء أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول 2015، عبر العاصمة المجرية بودابست، ينشطون لتنظيم صفوفهم لفضح وكشف من تلطخت أياديهم بدماء المتظاهرين، خصوصاً هؤلاء الذين قضوا تحت التعذيب، وحتى قبيل أن تتسرّب صور «قيصر».

ولعلّ اللقطات الفظيعة لنحو 11 ألف ضحية قضوا تحت التعذيب، والتي سربها «قيصر» مصور الشرطة العسكرية السورية إلى خارج البلاد، بعدما كان الهدف من التقاطها إثبات «إنهاء المهمة» أمام رؤساء أجهزة استخبارات بشار الأسد، ساهمت برأي هؤلاء في الدفع نحو اعتماد محاكم أوروبية قضايا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، إذ تنضم مع الوقت دول أوروبية أخرى إلى القضاء الألماني لقبول الدعاوى، ومنها محاكم فرنسية وإسبانية وسويدية ودنماركية، في حال جرى توثيق تلك الجرائم.

الناشطون السوريون في مختلف الدول الأوروبية استطاعوا التغلب على محاولات نظام دمشق محو آثار تلك الجرائم، التي كانت تنتشر بعض فظائعها على منصات التواصل، من خلال جهود أرشفة كبيرة للفظائع المرتكبة. وفي القضية التي تشهدها المحاكم الألمانية في الوقت الراهن، وحتى الشهر الخامس من هذا العام، نقلت الصحافة الألمانية عن مكتب المدعي العام الفيدرالي امتلاكه «إثباتات عن تعرض ما لا يقل عن 4 الاف معتقل في الفرع 251 وحده للتعذيب المنهج بين إبريل/ نيسان 2011 وسبتمبر/ أيلول 2012».

وأهمية التوثيق الذي يساهم فيه السوريون (حقوقيون، كدور المحامي أنور البني، ونشطاء المجتمع المدني كالمعتقلين السابقين) أوصل المدعي العام في محكمة كوبلنز العليا، في قضية عقيد الاستخبارات السابق المعتقل بجرائم ضد الإنسانية، أنور رسلان، إلى «مسؤوليته عن وفاة ما لا يقل عن 58 شخصاً، رغم أنّ العدد الحقيقي للضحايا أعلى من ذلك بكثير»، وفقاً لما نقلت صحف ومحطات تلفزيونية ألمانية. ما عرفه المعتقلون الناجون من سجون الأسد حول أساليب التعذيب بات اليوم جزءاً من ملف النيابة والادعاء الاتحادي الألماني «ففي الفرع 251 كانت أساليب التعذيب أثناء الاستجواب تشمل اللكمات واستخدام العصي والأسلاك الكهربائية والسياط، وإلى جانب ذلك كان التعذيب بالصدمات الكهربائية وتعليق المعتقلين من السقف وفيه بالكاد تلامس أصابع القدمين الأرض، كما استخدم التهديد بتعذيب الأهل والحرمان من النوم، وكلّ ذلك كان المتهم أنور رسلان مسؤولاً عنه»، بحسب المدعي العام في المحاكمة التي انطلقت يوم الأربعاء 6 يناير/ كانون الثاني الجاري.

منهجية التعذيب وارتكاب جرائم في سجون الأسد تعيد هذه الأيام ذكريات معتقلي الحراك السلمي في 2011، خصوصاً هؤلاء الشبان الذين قمعوا بشدة في مدينة داريا (إحدى ضواحي دمشق، قرب منطقة سجن مطار المزة العسكري). ومن بين القصص التي تحضر قصة الشاب غياث مطر الذي عرف بتحركه السلمي ومحاولة إظهار سلمية الحراك عبر «توزيع الورود والماء على الجنود، لاعتقادنا أنّ شيئاً من هذا القبيل يمكن أن يحدث تغييراً»، بحسب ما يذكر أحد رفاق مطر، الناشط الحقوقي أحمد حلمي. قضى غياث مطر كالآف غيره تحت التعذيب، ونجا زميله، حلمي، من الموت تحت التعذيب بعد 3 سنوات أمضاها في سجون الأسد. أصيب أحمد حلمي برصاص جنود الأسد أثناء قمع تحركهم السلمي، وأجريت له عمليات جراحية عدة، ورغم ذلك بقي التعذيب بحقه مستمراً بعدما اعتقل عند مدخل جامعة «دمشق».

طبيب التعذيب

في 21 ديسمبر/ كانون الأول الماضي مدّد الادعاء الألماني الحبس الاحتياطي لطبيب سوري يدعى «علاء م.» (جرى توقيفه في صيف العام الماضي). ويواجه 18 اتهاماً بجرائم ضد الإنسانية أثناء خدمته في الاستخبارات العسكرية السورية في حمص (وسط سورية)، وشارك المتهم بتعذيب المتظاهرين السلميين في 2011 بطرق فظيعة، بحسب الشهادات. ومن بين ما قام به، بدل معالجة الناس، المشاركة في جلسات التعذيب والضرب حتى الموت، كما في قصة أحد المعتقلين الذين ضربهم «علاء م.». وكان المعتقل يعاني من مرض الصرع، فبدلاً من إسعافه ضربه وركله في رأسه، واستخدم أنبوباً لتعذيبه حتى فارق الحياة.

قضى كليرون تحت التعذيب (جم اوديك/ الأناضول)

32
جلسة في قضايا التعذيب ستعقدها محكمة كوبلنز الإقليمية في شمال ألمانيا، حتى 20 مايو/ أيار المقبل.

المدعي العام: أنور رسلان مسؤول عن وفاة ما لا يقل عن 58 شخصاً

إياد الغريب متهم بارتكاب ثلاثين جريمة ضد متظاهرين سلميين سوريين

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

إعادة تدوير فنية في لبنان

أحد المراكز الفنية في مدينة صيدا اللبنانية يجمع ما بين التعليم وتنمية المجتمع وكذلك تحويل المخلفات البلاستيكية والزجاجية إلى تحف فنية جميلة

صيدا ـ **انتصار الدنان**

كميات كبيرة من الزجاج الملون والسيراميك المفتت تتلف يومياً، ومعها البلاستيك الصلب الملون، لكنّ بعض الأشخاص قرروا العمل عكس التيار، إذ قصدوا ورشة الإتلاف، وأخذوا ما يحتاجونه من مواد لإعادة تدويرها واستخدامها في فن الرسم. تقول المهندسة المدنية اللبنانية فريدا بيضاوي الحائزة على شهاداتها من «جامعة بيروت العربية» وهي من سكان مدينة صيدا، بوابة جنوب البلاد: «عملت في مهنتي بعد تخرجي من الجامعة طوال ثلاثة عشر عاماً، وبعدها تركت العمل وتفرغت للاهتمام بابني، وبعدما كبر ابني وصار في المرحلة الثانوية، أحببت العودة إلى العمل، وبما أنّني أحبّ الفن رغبت في أن أمارس مهنة فيه، فالتحقت بالعمل بما أملك من مهارات، في مركز التنمية والحوار في بلدة مجدليون، شرق صيدا، وهذا المركز أنشأته مجموعة من الشبان الذين يملكون أملاً بالتنمية، لا سيما تنمية المجتمع».

تتابع لـ«العربي الجديد»: «في المركز شباب من مختلف الأديان والانتماءات، والفكرة الأساسية للمركز هي أنّه مركز إنمائي منفتح على صيدا والجوار. أما فكرة المحترف فهي استكمال لرسالة المركز، التي تهدف إلى جمع جميع فئات المجتمع من خلال الفن، كالموزاييك، والرسم، وصنع الصابون، وذلك من خلال إقامة دورات بهذه الفنون مجتمعة. جمال هذه الدورات يكمن في أنّ الأشخاص يتعرفون على بعضهم بعضاً من خلالها، حتى إنّ بعضهم استمرت علاقتهم بعد انتهاء الدورات، علماً أنّ مشروعنا غير ممول، أو بالأحرى لم نستطع حتى الآن الحصول على ممول له». تتابع: «كذلك، نعمل في المركز على مشروع فني بالتعاون مع طبيبة نفسية».

أما بخصوص مشروع إعادة التدوير، فتقول بيضاوي: «بدأناه بعد زيارتنا العاملين بالزجاج والسيراميك، فعلمنا منهم أنّ هناك كميات كبيرة من هاتين المادتين تنتج إلى الإتلاف، فاخترنا أن نستفيد منها ونفيد البيئة، فصرنا نستخدمها في عملية تزيين اللوحات، تحديداً تلك التي تختص بالتراث اللبناني وبالبيئة اللبنانية وبالآثار اللبنانية، وبعد ذلك قررنا استخدام البلاستيك في التزيين، فذهبنا إلى مصنع معالجة البلاستيك، فأخذنا ما وصل منه مما أنهى مرحلة التفتيت والتعقيم، وبما أنّه من بقايا العبوات الفارغة بأشكالها المختلفة، فإنّ المادة التي نأخذها متعددة الألوان». تتابع: «عندما نجهز البلاستيك هذا، نفرز كلّ لون على حدة، كما نفرزه على أساس الأحجام المختلفة. أما العمل فيها فيعطي نتائج رائعة، كما العمل بالسيراميك أيضاً». وعن سبب استخدامها البلاستيك في الأعمال الفنية تلك، تقول: «السبب الأساسي في عملية إعادة التدوير، تخفيف كمية المخلفات، خصوصاً أنّنا في الوقت عينه نستفيد منه في عملنا، كما أنّ ربة البيت تستطيع أن تستفيد من هذه العبوات الفارغة وتعيد تدويرها باستخدامها في تزيين بيتها». تتابع: «نشارك في معارض عدة، كما في العاصمة بيروت، وصيدا، وكانت ردود الفعل إيجابية، مع انبهار كثيرين حين علموا أنّنا نستخدم هذه المواد المتأتية من المخلفات، في تزيين رسوماتنا. أيضاً نصدّر لوحاتنا إلى خارج لبنان، من خلال التعامل مع شركة توفر لها اللوحات الصغيرة، علماً أنّ تلك اللوحات تتعبنا أكثر من اللوحات الكبيرة، إذ تحتاج إلى دقة أكبر، ووقت أطول لإنجازها».

من جهتها، تقول السيدة ابتسام سعيد، التي تعمل في المجال نفسه، وهي من مدينة حلب، شمالي سورية، ومقيمة في لبنان منذ ست سنوات: «أنا في الأساس أعمل بالأشغال اليدوية، والكروشية، ومنذ مدة بدأت أعمل في هذا المحترف، ومنذ البداية أعمل بالرسم والموزاييك، ثم بدأنا نشاط صنع الصابون». تتابع لـ«العربي الجديد»: «أنا سعيدة في عملي هذا، لأنني أشعر بأنّنا نبدع من خلال عملنا بهذه المواد التي هي في الأساس كانت من المخلفات. في الرسم نعتمد على الصور التراثية، بما فيها من رسوم بورتريه لشخصيات تعبر عن هذا التراث اللبناني، بالإضافة إلى رسوم لرقصة الدبكة اللبنانية. من خلال البلاستيك نتمكن من تنفيذ كثير من التصميمات، لأنّ ألوان البلاستيك المتعددة تساعدنا في ذلك، علماً أنّ هذا العمل يحتاج إلى دقة ووقت كبيرين. نضع الصور على اللوحة التي نكون قد حددنا قياسها من قبل، ثم نبدأ عملنا في الزخرفة باستخدام البلاستيك وغيره». تضيف: «في المجمل، نعمل على إعادة تدوير البلاستيك، والحجر، والسيراميك، وبلاط الورش غير الصالح للاستخدام، وبهذا نكون قد خففنا من كمية المواد التي تتجه إلى الإتلاف».

أعمال ينجزها المحترف (العربي الجديد)

فريدا بيضاوي تعرض إحدى لوحاتها (العربي الجديد)

ليبيا: مبادرة حكومية لتزويج أربعة آلاف شاب

يستعد صندوق دعم الزواج في ليبيا للإشراف على برنامج تزويج قرابة أربعة آلاف من الشباب، خلال العام الجاري، بمساعدة رجال أعمال ومؤسسات مجتمع مدني. واعتمدت السلطات المبادرة بالتنسيق مع الصندوق في نهاية 2020

أعراس جماعية عدة نظمت في السنوات الأخيرة (محمود تركية/ فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

على الرغم من انتشار فيروس كورونا الجديد، والأزمات المعيشية في ليبيا، سيتمكن أربعة آلاف عريس وعروس من إتمام زواجهم هذا العام، من دون أن يكلفهم ذلك أيّ مبلغ مالي، وذلك في إطار برنامج تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، هو صندوق دعم الزواج، المدعوم من «رجال أعمال وشركات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بعمل الصندوق». يقول مصطفى السعيطي، المسؤول في الصندوق، إنّ المبادرة التي تستهدف تزويج 2000 شاب من كل جنس من الجنسين، أي 4000 شاب وشابة، تأتي ضمن خطط الصندوق لتخفيف تكاليف الزواج وعدم وقوع الشباب في الديون بعد الزواج وفق شروط وضعت بعناية للوصول إلى الفئات الأكثر عجزاً من ناحية مادية أو اجتماعية. ويلفت السعيطي، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ شروط الصندوق أعطت أولوية لأبناء الشهداء، والجانحى عموماً، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن ممن لا معيل لهم. وأنشأت ليبيا عام 2012 صندوق دعم الزواج بهدف تنفيذ خطط وزارة الشؤون الاجتماعية لحلّ معضلة تأخر الزواج، بحسب قرار إنشائه. ويسمح قرار إنشاء الصندوق له بتقديم المنح والمساعدات العينية للمقدمين على الزواج من الفئات المختلفة من ذوي الدخل المحدود أو الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى توفير السكن لفئات الشباب القادرين على الزواج بالتعاون مع الوزارات الأخرى المعنية بالإنماء والإسكان. ووفق السعيطي، فإنّ الصندوق منذ إنشائه تمكن بالتعاون مع العديد من الجهات الأهلية من مساعدة أكثر من 10 آلاف شاب على الزواج في مختلف مناطق البلاد، لكنّ حالة الانقسام الحكومي أثرت بشكل كبير في جهوده وحدّت من قدرة فروعه على التواصل مع أجل الاستمرار في إقامة الأعراس الجماعية. لكن، على الرغم من ذلك، يؤكد السعيطي أنّ البرنامج المرتقب سيبدأ بعرس جماعي لأربعين شاباً وشابة بمدينة أوجلة، شرقي البلاد، في الأسابيع المقبلة، لافتاً إلى أنّه سيكون العرس الجماعي الخامس للصندوق في المدينة. وفيما يؤكد السعيطي إصرار العاملين بالصندوق على تجاوز عقبات الانقسام الإداري، يشير إلى إقبال لافت من قبل المؤسسات الخيرية ورجال الأعمال على دعم الصندوق، كخيار هام لمواجهة الظروف التي مرت بها البلاد ورفعت من نسب العنوسة، ومنها هجرة الشبان الليبيين إلى الخارج. ومن بين الشرائح التي دعمها الصندوق شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن. يوضح السعيطي أنّ «المتابع لا يرى شكل الدعم إلا في إقامة الأعراس الجماعية لكنّ جهودنا لم تتوقف عن دعم زواج أفراد هاتين الشريحتين فردياً، فكثيراً ما أشرفنا على تزويج كبار في السنّ لا معيل لهم، بالإضافة إلى المئات من الأشخاص ذوي الإعاقة».

وتطالب أصوات الصندوق بالتنسيق مع جهات رسمية وأهلية معنية بالشأن الاجتماعي لدراسة الظروف التي تسببت في ظاهرة تأخر الزواج، وارتفاع نسب الطلاق، وظروف كبار السن، وهي سُبل أخرى يمكن من خلالها دعم الزواج، بحسب الباحثة الاجتماعية حسنية الشيخ. ولا ترى الشيخ في حديثها إلى «العربي الجديد»، أنّ دعم الزواج يقتصر على الدعم المادي، بل أيضاً دراسة أسباب الطلاق، لتكون نتائجها أساساً لتوعية الشباب المقبلين على الزواج بخطورة تلك الظروف التي تهدد كيان الأسر. وتعتبر الشيخ أيضاً أنّ دراسة العوامل النفسية والاقتصادية لدى الشبان والشابات من ضمن الأهداف التي يتوجب على صندوق دعم الزواج الاهتمام بها، لافتة إلى أنّ تقديم المال وتوفير السكن ليسا من أسس الأسرة فقط، بل هناك عوامل أخرى مرتبطة بالحرب والظروف الحالية للبلد كما الظروف الاجتماعية المحيطة بشريحة الشباب التي يمكن أن تسرّع من تفكك الأسرة. وتؤكد الشيخ تفكك أسر تكونت في المهجر خارج البلاد بسبب اضطرار أزواج للزواج مجدداً لتجاوز ظروف الهجرة.

تمكن الصندوق من مساعدة أكثر من 10 آلاف شاب على الزواج

الأولوية لأبناء الشهداء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن

بالعودة إلى السعيطي، فإنّه يشير إلى أنّ الصندوق مقيد بقرار إنشائه في دعم الزواج فقط، ودراسة هذه الجوانب من اختصاصات وصلاحيات دوائر أخرى في وزارة الشؤون الاجتماعية. ويشير إلى اضطرار الصندوق أحياناً للانخراط في هذا الجانب بدراسة بعض ظروف المتقدمين بطلبات للزواج.

وارتبطت جهود سلطات البلاد بالعديد من المبادرات والجهود، ومن بين برامجها التي أطلقتها قبل سنوات «برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي»، الذي استهدف شرائح الشبان المنخرطين في المجموعات المسلحة. وأطلقت البرامج الحكومية مبادرات عدة لتشجيع الشباب على الزواج، منها «مشروع زواج المودة»، الذي قدم مساعدات مالية لتأمين وترتيب زواج مئات الشباب. وبحسب البرنامج، فإنّ قاعدة بياناته توفرت على 4500 مقبل على الزواج، جرى دعم أكثر من نصفهم بالتنسيق مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والحكم المحلي.